الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 08ماي1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية
قسم : التاريخ

قانون الأهالي الفرنسي بالجزائر 1881 م و تداعياته

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطلبتين :
* بوازدية نبيلـــة
* غناي بثينـــــة

إشراف الأستاذ:
*د/ الحواس غربي

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
عبد المالك سلاطنية	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 8ماي 1945 قالمة
الحواس غربي	أستاذ محاضر " أ"	مشرفا	جامعة 8ماي 1945 قالمة
ياسر فركوس	أستاذ محاضر " أ"	مناقشا	جامعة 8ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2022/2021م

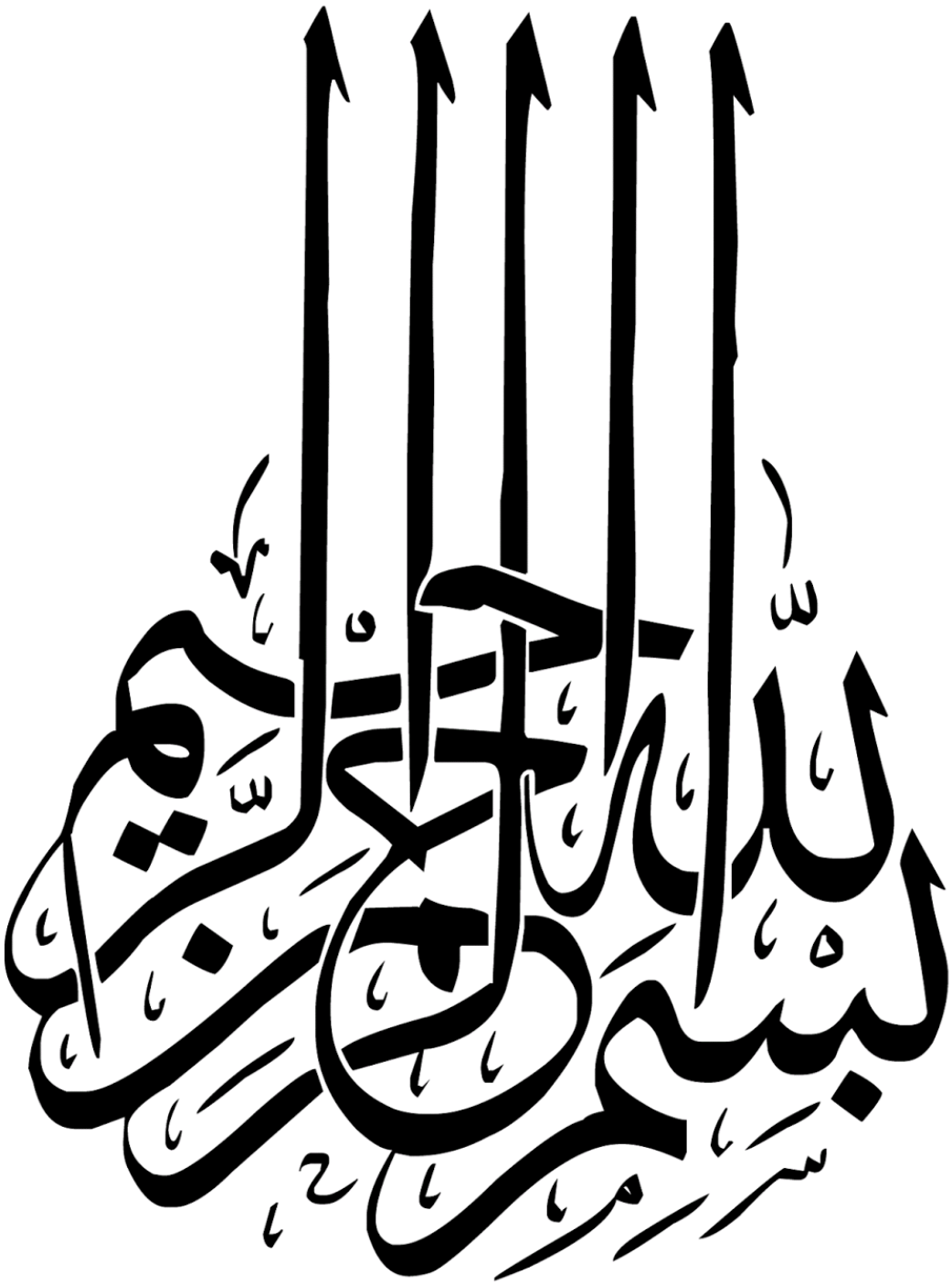
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير:

الشكر الأول و الأخير لله عز و جل و الحمد لله و الذي يليق بجلاله الذي أعاننا و قدرنا على إنجاز هذا العمل المتواضع .

إلى الدكتور غربي الحواس الذي جاد علينا بتوجيهاته السديدة والنصائح القيمة والإرشاد طيلة إعداد مذكرة تخرجنا والذي لم يبخل علينا بوقته الثمين ولصبره معنا.

إلى كل الأساتذة الأفاضل الذين سهروا على دعم الحلم في كل ما قدموه لنا لنكون خير قدوة للعلم و إلى أعضاء لجنة المناقشة لجهودهم في إثراء هذا العمل العلمي من خلال آراءهم البناءة التي نأمل أن نأخذ بها لاحقا .

أشكر جزيل الشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد.

الإهداء:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام

أهدي عملي هذا إلى الذي بث في الأمل و ألهمني حب العمل و أن الصبر مفتاح النجاح وإلى من علمني العطاء دون إنتظار ، و إلى الذي أحمل إسمه بكل افتخار

أبي العزيز " صالح "

إلى التي رسمت في طريقي الأمان وعمرتني بفيض الحنان

أمي الغالية " زهراء "

إلى من ساندني ودعمني طيلة مشواري الدراسي أطال الله بعمره عمي أحمد

إلى إخوتي و خاصة أختي العزيزة أمال و باقي إخوتي و عائلتي التي كانت بجانبي و كل من أحبهم من قلبي ، فتاح ، سليم ، صبرينة ، نادية ، مروة .

إلى من علموني حروفا من ذهب وصاغوا لنا فكرهم منارة تنير لنا مسيرة النجاح إلى أساتذتنا الكرام

وإلى كل من يحبهم قلبي ولم يذكرهم قلمي كامل عائلتي.

نبيلـــــــــــــــــة

الإهداء

إلى التي وهبتني فلذت كبدها وكل العطاء والحنان التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد وكانت دعواها لي بالتوفيق.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له أماله إلى الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام إلى مدرستي الأولى في الحياة نصير أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره و بارك له في صحته.

إلى الذي دفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى و أعانني في حياتي زوجي الغالي حفظه الله و أطال في عمره إلياس .

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي : شعيب ، عبدو ، مريم .

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى صديقاتي وزميلاتي.

إلى من علمونا حروفا من ذهب إلى من صاغوا لي علمهم حروفا ومن فكرهم منارة إلى الأساتذة الكرام.

بثينـــة

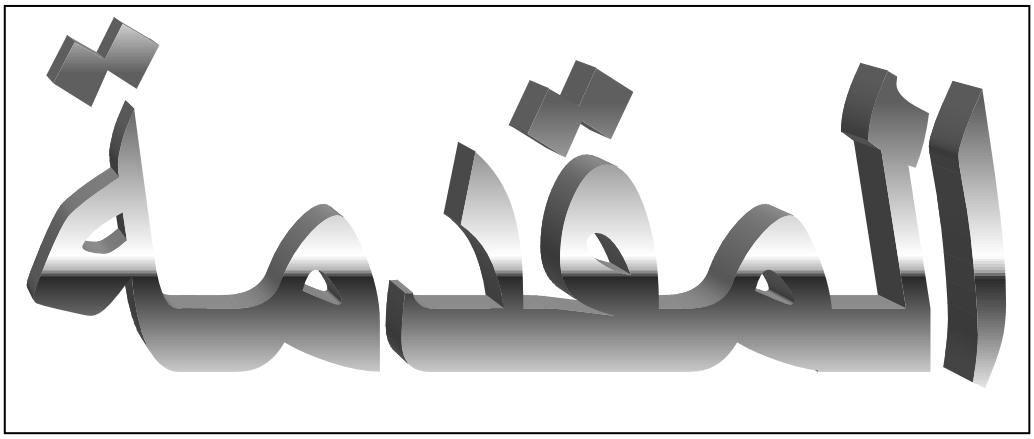
المقدمة

مقدمة :

منذ أكثر من قرن و نصف عاشت الجزائر أفظع حقبها الزمنية التي دونها التاريخ من خلال الإحتلال الفرنسي الظالم لها ، فعمد الاستعمار الفرنسي إلى نهب أراضيها وثروتها المتنوعة و إستغلالها ، كما سفك دماء شعبها و سحق كل ما هو معبر عن الهوية الجزائرية ، فأرتكب فيها ما لم تسبقه أمة إليه من الأمم الاستعمارية ، حيث مارس أبشع الجرائم الإنسانية عن طريق إصدار قوانين و مراسيم تعسفية خدمة مصلحته بالدرجة الأولى ، و حطمت الجزائر و شعبها ، و من أبرز هذه القوانين الإجرامية قانون الأهالي الذي صدر في 28 جوان 1881 م فكان لهذا القانون أثار وخيمة على الشعب الجزائري إقتصاديا و إجتماعيا ، سياسيا ... إلخ.

*** أسباب إختيار الموضوع :**

اجتمعت العديد من الأسباب لإختيارنا لهذا الموضوع و لعل أبرزها :

- أسباب موضوعية و نلخصها في :

-/ محاولة إعطاء صورة واضحة لقانون الأهالي من خلال مضمونه و أهم المخالفات التي طبقت على الشعب الجزائري .

-/ الرغبة في إثراء ميدان التخصص و تقديم دراسة علمية أخرى لمحاولة فهم ما كان يعيشه الشعب الجزائري في فترة القوانين القمعية و كيف تعامل الأهالي معها .

و إنطلاقا مما تقدم فإن موضوع مذكرتنا " قانون الأهالي " و الذي تناول بالدراسة منذ إصداره في سنة 1881م إلى غاية 7 مارس 1944م و هو تاريخ وقف العمل به نهائيا بالجزائر .

*** الإشكالية :**

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع حول مدى تأثير السياسة الفرنسية على الأهالي الجزائريين من خلال إصدارها لقانون الأهالي ؟

و للإحاطة بهذه الإشكالية طرحنا مجموعة من التساؤلات أهمها :

- ما هو مضمون قانون الأهالي ؟

- ما هي الإنعكاسات التي ترتبت عليه ؟

- كيف كانت المواقف الجزائرية و الفرنسية من هذا القانون ؟

*** المنهج المتبع :**

في محاولتنا لدراسة قانون الأهالي و تأثيره على الجزائريين و بغرض التحكم في المادة العلمية التي استطعنا الحصول عليها : إعتمدنا على المناهج التالية :

المنهج التاريخي :

الذي يدرس الوقائع الماضية .

المنهج السردي :

لسرد الأحداث و الأساليب السياسية الفرنسية المتبعة في الجزائر .

المنهج التحليلي :

لشرح بعض الأفكار و توضيحها لنصل نتائج مهمة و مضبوطة .

*** خطة الموضوع :**

و للإجابـة علـى التسـاؤلات و الإحاطـة بهـا مـن مختلـف الجوانـب فقـد تناولنـا هـذا الموضوع وفق خطة تتألف من مقدمة و ثلاث فصول و خاتمة .

الفصل الأول :

عالجنا فيه قانون الأهالي 1881م فقسمناه إلى أربع مباحث

المبحث الأول :كان مفهوم قـانون الأهـالي و المبحـث الثـاني بعنـوان محتـوى قـانون الأهـالي والمبحث الثالث دوافع صدور القانون و المبحث الرابع خصائص قانون الأهالي ، و تطرقنا في الفصل الثاني : الذي يحمل عنوان أهداف قانون الأهـالي و انعكاسـاته تطرقنـا إلـى ثـلاث مباحث المبحث الأول أساليب تطبيق قانون الأهالي .

و المبحث الثاني : أهداف قانون الأهـالي و المبحـث الثالـث عالجنـا إنعكاسـات القـانون و فـي الفصل الثالث تناولنا ردود الفعل الجزائرية و الفرنسية ففي مبحث الأول درسنا ردود الفعل السياسية و في مبحث الثاني ردود الفعل الشعبية و في المبحث الأخير ردود الفعل الفرنسية.

و تطرقنا في خاتمة البحث إلى جملة من النتـائج للفصـول الثلاث الـذي درسـناهم فـي موضوعنا .

أهم المصادر و المراجع البحث :

اعتمدنا على قائمة مصادر و مراجع أهمها :

- ساعدنا كتاب صـالح عباد بعنوان : الجزائر بين فرنسا و المستوطنين (1830م-1930م) في مفهوم قانون الأهالي في الفصـل الأول بالإضـافة إلـى كتـاب علـي باشيرات : ممارسـات حقوق الإنسان في الجزائر 1830م – 1962م .

- إعتمدنا على كتاب عمار بوحـوش ، التـاريخ السياسـي للجزائـر مـن البدايـة لنهايـة 1962م في كتابة محتوى قانون الأهالي .

- و كتاب محفوظ قداش جزائر الجزائريين ، تاريخ الجزائر (1830م-1954م) ، ساعدنا على أهم المخالفات التي يعاقب عليها القانون .

- و كتاب العربي ولد خليفة ، المحنى الكبرى ، حددنا من خلاله أهم التعديلات التي أدخلت على قانون الأهالي .

- ساعدنا كتاب الصادق مزهود تاريخ القضاء في الجزائر في العهد البربري إلى الحرب التحرير الوطني على التعرف على أساليب تطبيق القانون .

- إعتمدنا على كتاب أحمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر ، لمعرفة أهداف قانون الأهالي .

- و كتاب عبد القادر حلوش ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر مكننا من كتابة إنعكاسات قانون الأهالي الثقافية .

- اعتمدنا على عثمان سعدي الجزائر في تاريخ الأمة على كتابة المواقف الجزائرية السياسية .

- ساعدنا كتاب أبو القاسم سعد الله بعنوان أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر على كتابة الردود الشعبية من قانون الأهالي .

*** صعوبة البحث :**

و كأي بحث و دراسته علمية عند إنجازنا لهذا البحث واجهتنا صعوبات نذكر منها :

- عدم توفر مراجع باللغة الفرنسية حول موضوعنا هذا .

- عدم توفر كتب و مصادر في المكتبة التابعة للكلية تدرس موضوع بحثنا .

الفصل الأول: قانون الأهالي 1881

المبحث الأول: مفهوم الأهالي 1881

المبحث الثاني: محتوى قانون الأهالي

المبحث الثالث: دوافع صدور قانون الأهالي

المبحث الرابع: أساليب تطبيق قانون الأهالي

الفصل الأول: قانون الأهالي 1881م

المبحث الأولى: تعريف قانون الأهالي: (le code de l'indigénat)

جاءت هذه القوانين لتكريس ما كان موجودا سابقا، ففي1881م اكتسبت السلطة القضائية أي اللجان التأديبية les commission disciplinaires الصفة الشرعية المطلقة عندما نص عليها في شكل قانون تحت اسم قانون الأهالي وهي الترجمة للعبارة الفرنسية je de l'indigneront

إن لفظ أندي جان معناه الحقيقي الأهلي صاحب البلاد الحقيقي، أما في المصطلحات اللغة الفرنسية فقد أصبح مرادف المفردات الاحتقار. وأطلق لفظ l'indigénat على الأهالي من سكان الجزائر ، دون غيرهم من المستوطنين الفرنسيين الأوربيين ... [1]

وقانون الأهالي : هو عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام ، إستعملتها الإدارة الفرنسية كأهم أساليب التحكم بغية فرض هيمنتها على الجزائر والجزائريون تحت غطاء فرض النظام العام واطلقت عليه الإدارة الفرنسية إسم " قانون الافديجينا" الذي أصدرته الحكومة الفرنسية في **28 جوان 1881م** .[2]

-ايدمون نونيس Edmond norés ذو النزعة الاستعمارية يعرف قانون الأهالي كما يلي:

يخضع الأهالي لتشريع خاص فيما يتعلق بقمع الدرجات الثلاث التي ينص عليها سلم المخالفات الذي يتضمنه قانون العقالي:

---

[1] خولة بورقعة، قانون الأهالي 1881م، وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية على الجزائريين مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016م، ص 29.

[2] إبراهيم بوعمرة، قانون الأهالي وتأثيره على المسلمين الجزائريين، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة حمة لخضر، الوادي ،2019 -2020م، ص22.

- المخالفات (نظام الانديجينا)

- الجنح (المحاكم الجزرية les tribunaux répressifs)

- محاكم الجرائم.

يعاقب قانون الانديجينا بعض الأفعال الخطيرة نوعا ما والتي لا يقمعها قانون الجزائي أما الأوربيين فإنهم لا يرتكبونهم ولأنها لا تشكل اضطرابا اجتماعيا لديهم أو لأنها مشروعة في ظل القانون الفرنسي العام لكن حيث تأتي من الأهالي فإنها لا تمثل نفس الخاصية .[1]

إن فكرة إخضاع المسلمين لقوانين وتنظيمات خاصة كانت دائما الرغبة الحقيقية لكولون الجزائر ، ولهذا يقول أبو القاسم سعد الله : أن قانون الانديجينا كان تعبيرا عن حقد الغرباء نحو الجزائريين ، وكان عنوانا للاستعمار الفرنسي للجزائر ، وفي شكل آخر من الابارتيد الكولونيالي على الطريقة الفرنسية [2].

فقد كان لهذا القانون امتيازات ممنوحة لمختلف ممثلي السلطة الفرنسية بالجزائر تمارس بموجبها اضطهاد وقمع الجزائريين الرافضين لسلطتها إذ أنه:

1- خول للحاكم العام الفرنسي بالجزائر حق التوقيع على العقوبات على الأهالي دون محاكمتهم سواء بالسجن أو التغريم.

2- يخول للسلطات الإدارية حق اعتقال الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون صدور حكم قضائي ينص على ذلك.

[1] صالح عباد، الجزائريين فرنسا والمستوطنين (1930-1830م)، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س، ص122.

[2] إبراهيم بو عمرة، المرجع السابق، ص23.

3- يفرض مبدأ المسؤولية الجماعية على الجزائريين عقب حصول أي حادث في أي مكان ويعاقبون بصفة جماعية.

4- يمنع الأهالي من التنقل بين الأقاليم إلا بعد حيازة رخصة للتنقل. [1]

ولهذا فإن قانون الأهالي الصادر عن السلطة الاستعمارية الفرنسية منذ 1881م ، كان قانونا استثنائيا نظرا للجزائريين على أنهم جنس متخلف يلزم التشديد عليه وإخضاعه ، وبقى الجزائريون في ظله يخضعون لسلطة قمعية بيد الحكام الإداريين ، وظلوا على هذه الحالة الاستثنائية إلى غاية عشية نهاية الحرب العالمية الثانية ، اثر إصدار أمرية ديغول في7 مارس 1944م. [2]

و أبقى على قانون الأهالي حيز التنفيذ إلى غاية 7 مارس 1944م بعد إقرار قانون الأهالي بموجبه الجنسية الفرنسية لكل سكان المستعمرات الفرنسية بصفة آلية ... [3]

المبحث الثاني: محتوى القانون الأهالي

منذ بداية الغزو الفرنسي للجزائر عام 1830م ارتبطت المسؤولية الجماعية في حق الجزائريين وحدهم عند وقوع اعتداءات على أوروبي أو ضجة تمس المصلحة العامة ، بما عرف رسميا فيما بعد بقوانين" الأنديجينا " التي تخضع مبدئيا لسياسة إخضاع المستعمرة للدولة الأصل و مصلحتها وحدها .[4]

---

[1] علي بشيرات ، ممارسات حقوق الإنسان في الجزائر ، 1830-1962 م، تر : مسعود حاج مسعود ، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2015 ، ص433-435.

[2] أنور عزيزي، الجزائريون والقوانين الاستثنائية الفرنسية (قانون الاهالي 1881 / قانون التجنيد الاجباري 1912م)، مذكرة لنيل شهادة المستر تاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،2018-2019 م، ص39.

[3] https://successpass.com,2022,05,11/13:00

[4] إدريس خضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)، ج1- د ط - دار العرب، 2005م، ص305.

تحولت الإدارة الفرنسية بسرعة إلى مؤسسة عقابية وذلك بالرغم من أن فرنسا بلد الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان بلد فكرة الفصل بين السلطات الذي نادى به المفكر"**مونتيسكو**" صاحب كتاب روح القوانين ، وفكرة العقد الاجتماعي للمفكر الفيلسوف "**جون جاك روسو**" صاحب كتاب العقد الاجتماعي .[1]

وبما أن قانون الأهالي يعتبر في نظر الباحثين في المجال القانوني للقوانين التي سبقته سواء في ظل الحكم العسكري أو في ظل الحكم المدني والتي شابها نقص من حيث عدم إدراجها بعض العقوبات ضد الأهالي أكثر عنصرية وقسوة ، وبالتالي تم إصدار هذا القانون المتمم للقوانين السابقة بهدف السيطرة الدائمة والمستمرة على الشعب الجزائري والتمييز العنصري ضدهم [2].

حيث بالغت السلطات الاستعمارية في قسوتها وتجاوزت كل حدود المنطق والمعقول، فأصدرت يوم **28 جوان 1881** م ما عرف بقانون الأهالي ، يخول بموجبه للسلطات الحاكمة في الولايات والبلديات توقيع العقوبات على الجزائريين ومصادرة ممتلكاتهم دون محاكمة من أجل المحافظة على النظام الاستعماري[3] ، وقد تم فعليا من خلال هذا القانون إقرار مبدأ المسؤولية الجماعية عند وقوع الجريمة ، رغم أن مبدأ المسؤولية مبدأ قديم رافق كل القوانين الزجرية إبتداءا من **1845م** والذي عم فيما بعد على قانون المصادرة بالتحديد غير أنه لم تتم صياغته في تشريع مستقل وبصفة رسمية إلاّ في عام**1881م** .

واعتبار أن الجزائر أرض مفتوحة على حد تعبير مؤرخي المدرسة الاستعمارية بالنسبة لهم أي الأهالي كما كانوا يسمونهم ليسوا أكثر من متعنين لا يستحقون أي حق من حقوق

[1] إدريس خضر، مرجع نفسه، ص305.

[2] عمار بحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط1، الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص178.

[3] رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010 م، ص69.

المساوات ما يهم أن هذه القوانين عممت بمقتضى قانون **1881م** في البلدية وسمحت للإداريين أن يحلوا كل القضاة.

إحتوى قانون الأهالي على جملة من المخالفات التي قد تصدر عن الأهالي الجزائريين عقابا من سلطات الإدارة الفرنسية، إذا هم خالفوها أو تهاونوا في أدائها. ومن هذه المخالفات نذكر ما يلي : [1]

* تشريع خاص فيما يخص شراء واقتناءها السلاح والذخيرة للاحتياط من التوارث.

* قانون الغابات.

* تقييد فيما يخص السفر إلى الخارج والحج إلى البقاع المقدسة .[2]

* عدم إجابة استدعاء الشرطة وموظفي الضرائب فورا.

* التأخر في دفع الضرائب والغرامات.

* التلفظ بعبارات غير لائقة لفرنسا وحكومتها.

* عدم تسخير السلاح.

* عدم تقييد بالقرارات الإدارية المتضمنة الاستفادة من الأراضي الجماعية.

* رفض الاستجابة لإستدعاءات القابضين.

* إخفاء مادة قابلة للضريبة والتستر عليها أو محاولة التستر عليها عند تعداد الحيوانات أو الأشياء الخاضعة لضريبة.

---

[1] رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص70.

[2] محفوض قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1919م)، ط1، ج1، تر احمد بن البار، دار الأمة للنشر الجزائر، 2014، ص33.

* حيازة الحيوانات أو الأشياء الخاضعة لضريبة الضائعة أكثر من 24 ساعة.

* إيواء أي شخص أجنبي يتحرك بدون رخصة في أماكن محظورة.

* الذهاب من البلدية دون إنذار، التنقل من الإقامة بدون جواز سفر.

* نسيان التأشير على الرخصة في المكان الذي تقيم فيه أكثر من **24 ساعة**.

* ضجيج أو فضائح وأي أعمال عنف أخرى.

* رفض أو إهمال القيام بأعمال وخدمات أو مساعدة في حالات إنتفاضة.

* اجتماع بدون رخصة لأكثر من عشرين شخص بمناسبة زردة أو زيارة (حج أو أكل عمومي) 243. [1]

* ترك المحل للإقامة بدون رخصة.

* فتح زاوية بدون رخصة.

* رفض مساعدة أعوان الإدارة والقضاء أثناء تأدية أعمالهم.

* عدم تنفيذ أوامر الإدارة.

* رفض تنفيذ أمر الحراسة أو التخلص عنها أو التهاون فيها.[2]

* إنزال العقوبة دون محاكمة وتنفيذ إجراءات.

* الحبس والمصادرة والتغريم بدون حكم قضائي.

* منع التنقل إلا برخصة خاصة.

---

[1] محفوض قداش، المرجع السابق، ص243.

[2] رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص72

* حضر التجمع لأكثر من خمسة أشخاص دون إذن مسبق.

* اللجوء إلى ترغيم كل فرد يرفض أعمار السفرة أو يمتنع عن العمل في مزارع المعمرين (الكولون)، وقت الحصاد [1]

* كلام ضد فرنسا والحكومة.

* رفض أو عدم الإمتثال الخدمة حراسة أو رقابة.

* رفض الأعوان المساعدين تسلم مقابل الدفع في الحين للمؤن ونقل الموظفين .[2]

* عـــدم تنفيـــذ الأوامـــر المتعلقـــة بقـــوانين **1873/07/26م، 1881/03/03م، 1887/04/02م.**

* عدم حضور أمام ضابط الشرطة القضائية.

* فتح أي مدرسة دينية أو تعليمية بدون رخصة.

* ممارسة غير مرخصة المهنة درّاس أي معلم ابتدائي.[3]

[1] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق"مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص30.

[2] محفوض قداش، جزائر جزائريين تاريخ الجزائر (1954-1830)، تر محمد المعراجي، 2008 المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، ص242.

[3] محفوض قداش، المرجع السابق، ص244.

المبحث الثالث: دوافع صدور قانون الأهالي1881م

*** تفوق الفرنسيين:**

تولد لدى الأوربيين بالتفوق والأنا المتعالي على الأجناس الأخرى منها الجنس العربي، فالعربي في نظرهم جنس منحط والحضارة تتجسد فقط في المستوى الذي بلغه الأوربيين، أما الشعوب الأخرى فهي عبيد لخدمة الحضارة الأوربية، هذه الفلسفة التسلطية تبناها جنرالات كبار، هي التي كانت وراء النجاحات الكبيرة التي حققتها الشعوب المستعمرة **coloniales** على الشعوب المستعمر **colonies**.

هذا الشعور بالقوة والرفعة كان حاضرا وبقوة عند الفرنسيين يوم انتصارهم على الجزائر وتوقيع وثيقة الاستسلام من طرف الداي **5جويلية 1830م.**

***ضغط المستوطنون الأوربيين على الإدارة الفرنسية:**

إعتبرت جنرالات فرنسا أن الجزائر أرض فرنسية وذلك منذ احتلالهم لها ، حيث صدر قانون الإلحاق سنة 1834م ، لذلك يجب تعمير هذه المستوطنة كما عبر عن ذلك "أنا طول فرنسا " إن فرنسا طيلة سبعين سنة ، نهبت العرب وطاردتهم وشردتهم لتعمير القطر الجزائري بالايطاليين والاسبانيين بمرور الوقت ازدادت كمية الأوربيين الوافدين إلى الجزائر الذين دهشو من خيرات البلاد ، خاصة المنتجات المتوسطية [1]. فأسست مراكز استيطانية للمعمرين وتم تأسيس حوالي مائة واثنين وثلاثين مستوطنة وتم الاستلاء على حوالي **132 قرية** استيطانية وارتفع عدد المهاجرين الاوربيين الى **46180** مهاجرا سنة **1845م** بفضل القوانين ، مثل قانون وارني الذي أباح شراء الأراضي ، نمت ثورة

[1] خولة بورقعة ، المرجع السابق ، ص33.

المستوطنين الذين أصبحوا من كبار الملاكين الرأسماليين الذين تحولوا إلى قوة ضغط كبيرة على الإدارة الفرنسية عن طريق ممثليهم في البرلمان الفرنسي حيث طالب إلغاء المكاتب العربية وتحولت سلطتها إلى رؤساء البلديات المختلطة و عملوا على إضعاف الحاكم العام في الجزائر الذي أصبح بقاءه مرتبطا برضى المستوطنين.

ولقد كانت القوانين تزداد إجحافا في حق الأهالي كما زاد عدد النواب الأوربيين في البرلمان الفرنسي، حيث كان عددهم قبل سنة **1881م** ثلاثة ثم ارتفع إلى الضعف في **1881** وفي **1898م** تأسست مجالس اللجان المالية والتي تتألف من 69 عضوا أوربيا. يتم تعيين **48** بالاقتراع العام كل ست سنوات من بين الفلاحين واصحاب الحرف بصفة متساوية تعتبر هذه المجالس مظهرا من مظاهر الاستقلال النسبي، ورغم إن دورها استشاريا فقط إلاّ أن المستوطنين كانوا يريدون من ورائها الاستقلال عن فرنسا وتكوين نظام اجتماعي خاص بهم في الجزائر بهذا لا تستطيع الحكومة الفرنسية التدخل في شؤونهم من جهة أخرى، فقد عارض المستوطنون أي مشاريع إصلاحية في الجزائر تقوم بها الحكومة الفرنسية، وقد أصبحت الحكومة الفرنسية تعمل بأوامرهم وتنهي بنواهيهم.

يتجلى ذلك في سنة **1914م** حيث قامت الحكومة الفرنسية بتوسيع دائرة القسم الانتخابي وزادت عضوية الجزائريين في البلديات الكاملة الصلاحية حيث لا تتجاوز الزيادة ثلث كامل الأعضاء، بالرغم من أن هذه الإصلاحات لم تغير شيئا من حالة الأهالي بحيث جدد قانون الأهالي ولمدة **7** سنوات أخرى. ووضعت هذه الإصلاحات جانبا بالانضمام إلى الجيوش الألمانية أو الايطالية إن لم تقف الحكومة الفرنسية إلى جانبهم وتلغي هذه الإجراءات التي قامت بها.[1]

[1] خولة بورقعة، المرجع السابق، ص34

وكـذلك مـن الأسـباب الدافعـة لصـدوره عـدم تـوفر الأمـن اضـطراب الأوضـاع فـي الأراضي في الأرياف الجزائرية.

بالإضـافة إلـى تزايد وتيرة أشـغال الأعمـال العدائيـة ضـد المصـالح الفرنسية للهجمـات على مراكز الاستيطان (الاغتيالات – إشعال النار في الغابات ...) وهي الأمور ذاتها التي أعطت الفرصة للسلطة الاستعمارية على استغلال انتشار ما سمي بظاهرة اللصوصية الذي تسميه الإدارة الاستعمارية في كامل الجزائر بقطاع الطرق والخارجين عن القانون.[1]

[1] خولة بورقعة ، المرجع السابق ، ص34.

المبحث الرابع: خصائص قانون الأهالي

* إن أغلبية الحقوقيين ومؤرخي القانون ورغم أنهم يدرسون نظريات القانون الطبيعي القديم والمعاصر وأصول إعلان **26 أوت 1789م** ومبادئه ولكن فضولهم لا يمتد هذه الأشياء "**الثانوية** "**من قبيل نظام نظام المستبد الجيد**" وقانون الأهالي والاعتقال الإداري والمسؤولية الجماعية والحجز وأشغال السخرة والعمل "**العسري**" المفروض على العشرات الملايين من الأهالي حتى عام **1945م**.[1]

من أهم خصائص قانون الأهالي ما يلي:

* أنه ذو طابع عنصري مدعم بعنصرية الدولة في حد ذاتها بهدف الحصول على جمع فعال وسريع وعند الحاجة أو الاقتضاء الجماعي متنافيا مع مبدأ شخصية العقوبات المميزة للقانون الجنائي الحديث.

* المصادرة التي تمكن السلطات الاستعمارية من حرمان مئات الوف السكان الاصليين من أراضيهم وتحويلها إلى المستوطنات والشركات الفرنسية.

* تعرض الأهالي للإذلال المستمر حتى نهاية الحرب [2] العالمية الثانية وكذا إلى القمع والتمييز والاستغلال الفاحش .

---

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 1994، ص126.

[2] أوليفية لوكور غرانميزون في نظام الأهالي، ط1، ترجمة العربي بويلون منشورات السلمي، الجزائر، 2011، ص39.

* الأحكام الصادرة في ظل قانون الاهالي القاسية والمفروضة على السكان من الأهالي مثل: **الأشغال الشاقة والإعدام بشكل الجماعي** وغيرها من الأحكام طيلة مدة القيام الجمهورية الثالثة.

* أن هذا القانون كرس في جميع مواده والتعديلات التي طرأت عليه حماية الفرنسيين دون الإهتمام بحقوق الإنسان .[1]

* خول الحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة بدعوى حفظ النظام العام وذلك بالسجن والتغريم.

* خول السلطات الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون صدور حكم قضائي بذلك.

* تم بموجبه توسيع سلطات قضاء الصلح ودخول البلديات حق مقاضاة الأهالي في حالة عدم وجود القاضي.

* شرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول حادث في أي مكان وتطبيق العقوبات الجماعية كذلك.

* شرع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق دون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة.[2]

ومن خلال كل ما سبق ذكره من خصائص يتميز بها هذا القانون يتضح جليا إنحيازه الكلي السلطات الفرنسية التي أصدرته ومن خلال انحيازه بصفة مطلقة للمستوطنيين الذين فعلوا الأفاعيل باسم هذا القانون الجائر على المجتمع الجزائري دون الرحمة وبكل وحشية.

[1] أوليفية لوكور، المرجع السابق، ص39.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، (1954-1830)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص38.

وبصدور هذا القانون تكون الإدارة الفرنسية قد بالغت في قسوتها وتجاوزاتها كل حدود المنطق والمعقول، بل وقد كانت تطور وتجدد أحكام "الأنديجينا" القاسية الصارمة النافذة على المساكين حسب الأحوال.

وحتى في دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة الذي صدر سنة**1875م** نجد أنه لم يتطرق لمسألة المستعمرات الفرنسية لكي لا يمكن سكان المستعمرات من الاحتجاج به لدى المجتمع الدولي.

* قانون الأهالي من أهم سماته أنه يتعارض مع قرار **1848م** المتضمن إلحاق الجزائر بفرنسا.

* قانون الأهالي لم يمنح السكان الأصليين أية حقوق قانونية واضحة فيما يخص أحوالهم الشخصية .[1]

* رفض توفير الغداء ووسائل نقل للأعوان المساعدين (القياد) مقابل استرجاع فوري.

* رفض المثول في دفع الضرائب.

* عدم تصريح المواد الموظفة.

* رفض مثول أمام الشرطة العدلية .[2]

و الحقيقة أن قانون الأنديجينا واحد من مجموعة من القوانين الردعية الكثيرة المسلطة على الجزائريين تصب كلها في قالب واحد، كانت بمثابة السوط في يد الإدارة المحلية الاستعمارية، و في كل مرحلة من مراحل التسلط يدعم هذا القانون بمجموعة من النصوص

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص130.

[2] كريم ولد البنية، سياسة الإخضاع وقوانين الانديجين من خلال الأرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية المركز الجامعي بالوادي، العدد 02، ديسمبر 2011، ص 07.

الزجرية و التشريعات المجحفة بحجة المحافظة على الأمن العام، لكن الهدف الحقيقي كان المحافظة على النظام الاستعماري.

قانون الأهالي هذا لم يخص فئة الفلاحين فقط ، بل كان يخص كل الجزائريين ، حتى أولائك المتجنسين الذين أظنوا أنهم سوف يفلتون من قبضة مخالفات هذا القانون ، باعتبار أن الحقوق التي اعتقدوا أنهم حصلوا عليها طلت مجرد حبر على ورق .[1]

أهم التعديلات التي أدخلت على القانون الأهالي:

عند صدور قانون الأهالي 1881 م، حددت مدة سريانه سبع سنوات، لكل هذه المدة مددت لسنتين أخريين وقد عرف قانون الأهالي عدة تعديلات.

لكن بعد حدوث عدة تجاوزات من قبل المتصرفين الإداريين ، و تم إصدار المرسوم 16سبتمبر 1882م الذي ضبط و حدد المخالفات لتصبح 41 مخالفة .[2]

و في 27 جوان 1888م حفظت المخالفات لتصل إلى 21 مخالفة و في 25 جوان 1890م اعترف البرلمان لحق الاستئناف أمام عهيل الدائرة إذا فاقت العقوبة 24 ساعة سجن، أو غرامة بخمس فرنكات.[3]

وبعدها مدد العمل بقانون سبع سنوات أي إلى 21 ديسمبر 1897م على 26 مخالفة.

وفي 21 ديسمبر 1904م تقلص عدد المخلفات إلى 23.

[1] كريم ولد البنية، مرجع سابق، ص 04.

[2] بورقعة خولة، مرجع السابق، ص 56.

[3] العربي ولد خليفة، المحنى الكبرى، (نصوص مختارة كرونولوجية جزئية ووثائق أساسية)، د ط، (د. م. ن)، دار الأمل، 2009، ص 273.

وفي الفترة الممتدة من 26 ديسمبر 1911م إلى غاية 30 مارس 1914م أصدرت حكومة فرنسية أكثر من 6 مراسيم.

وفي 15 جويلية 1914م تم تخفيض عدد المخالفات بعد إجراء تعديل و ضم هذا التعديل 13 مخالفة و يحكم فيها القاضي بصلح و تم الإبقاء على ثمانية .[1]

[1] العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص 276.

الفصل الثاني: أهداف قانون الأهالي وإنعكاساته

- المبحث الأول: أساليب تطبيق القانون
- المبحث الثاني: أهداف قانون الأهالي
- المبحث الثالث: إنعكاسات القانون

المبحث الأول : أساليب تطبيق قانون الأهالي 1881م

لتطبيق القوانين الردعية على السكان المسلمين استحدثت بعض الأدوات والأساليب الخاصة بالأهالي ، والتي تشكل واحدة من اغرب الأنظمة فداحة في التشريع الجزائري وكانت عبارة عن عقوبات خارجة عن قانون العقوبات ، فقد أصدرها قاضي إداري وليست محكمة وعددها ثلاث : **الاعتقال ، التعذيب ، النفي** .[1]

1- التعذيب المشترك : (Amond collective)

وهي الخطايا التي يمكن للوالي العام بعد مصادقة المجلس الحكومي الأعلى أن يفرضها على مجموعة القبيلة أو الدشرة وجرى هذا العمل في بداية الاحتلال بقرار الماريشال بيجو من أجل تنظيم هذا النوع من التعذيب الذي يمس كل مذنب أو بريء وفي عهد الإمبراطور نابليون الثالث وقع إلغاء هذه الخطايا ثم أعيدت مرة أخرى تحت منشور وزاري الذي صدر في **8 مارس 1859م** .[2]

أما النص القانوني فيجعل عقوبة التغريم الجماعي خاص بجريمة إحراق الغابة ، لكن المجلس الحكومي الأعلى له الحق في تعميمه على جرائم أخرى بعد النظر في التقارير المقدمة إليه من قبل السلطة الإدارية المحلية ومصلحة المياه والغابات وبعد السماع إلى ملاحظات ودفاع رؤساء القبائل والدواوير.[3]

فقد كانت القبائل بمقتضى هذه القاعدة مسؤوله ماليا عن جرائم والمخالفات المرتكبة على أراضيها .[4]

---

[1] محفوض قداش ،المرجع السابق ،ص33.

[2] الصادق مزهود ،تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني ،ط2 ،دار مداد بو نيفرستي براس ،الجزائر، 2003 ،ص278.

[3] الصادق مزهود ، المرجع نفسه ،ص278.

[4] صالح فركوس ،تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال المراحل الكبرى ،د ط ، دار العلوم ،الجزائر ، 2005، ص314.

2- الاعتقال الإداري: (L'incrémente Administrative)

استنادا على هذا التعريف الموجود في موسوعة أونيفارساليس " University " فإن الاعتقال الإداري هو إجراء ينتج عنه حرمان الشخص من حريته يختلف الاعتقال الإداري عن الوضع تحت الحراسة والحبس المؤقت، فهو ينفذ بغض النظر عن أي سلطة قضائية وبقرار من ممثل السلطة التنفيذية هو قيد استثنائي يهدد الحريات الشخصية بأخطر شكل ممكن.." ثم تضيف " هو أسلوب شائع تتميز به الأنظمة المتسلطة انتشر كثيرا في الفترات المضطربة .[1]

كانت الجزائر حقل التجارب الأول لهذه العمليات التي بدأت فيها منذ سنة **1834م**، ثم انتشرت بباقي مملكة الفرنسية في " **كاناكي** " سنة **1887م**، في إفريقيا الغربية والهند الصينية سنة **1904م** وفي تونس سنة **1934م** لتصل أخيرا إلى فرنسا في سنة **1938م**.

طوال فترة تواجد الاحتلال الفرنسي في الجزائر، استخدم الاعتقال كأسلوب قمع. للقضاء على الحريات الفردية وإبطال أي إرادة.

لتحقيقها في شهر سبتمبر **1845م** جاء قرار وزاري يأمر باستعمال هذه الطريقة وبتحويلها إلى إستراتيجية من استراتيجيات الحرب والاحتلال ،مع حلول **27 ديسمبر1858م** ، تزايدت عمليات الاعتقال ردا على مخلفات وهمية وملفقة ، وتباينت هذه التهم من : **مقاومة وكلاء السلطات الإدارية إلى الانتماء الى توجهات سياسية مشبوهة مسار أعمال الدولة**[2].

---

[1] مصطفى خياطي، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، د ط، منشورات ANEP، الجزائر، د س، ص233.

[2] مصطفى خياطي.مرجع سابق ص234.

3- النفي والإبعاد:

يعتبر النفي والإبعاد من أبرز وأخطر الأساليب الاستعمارية التي طبقتها إدارة الاحتلال الفرنسي على الجزائريين ويمكن تصنيفه إلى نوعين: "**الأول**": الإبعاد داخل الجزائر ويعد جد مخفف مقارنة بالنوع "**الثاني**": النفي خارج البلاد.

حيث يكون ذلك إما بسجون فرنسا مثل سجون **تولون** " **Toulon** " **بو** " **Pau** " أو جزيرة سانت مارغاريت في **كان** " **cane** " .

وكذلك جزيرة كورسيكا ... يضاف إلى هذه المنافي القريبة المستعمرات العقابية في غيانا بالقارة الامريكية ، وكاليدونيا الجديدة بالمحيط الهادي .[1]

كان الإبعاد إلى المستعمرات العقابية في الواقع رحلة بلا عودة بالنظر لمعطيات تتعلق بظروف المبعدين خاصة في غيانا، يضاف إليها التشريعات الاستعمارية الحريصة على عدم عودتهم لاعتبارات. [2]

المبحث الثاني: أهداف قانون الأهالي:

لقد كانت للسلطات الاستعمارية أهداف واضحة من خلال سنها لهذا القانون الإجرامي القمعي يمكن حصرها في:

1/- كانت فرنسا تهدف من وراء إصدار قانون باسم " الأهالي " وليس بإسم كلمة الجزائر بهدف القضاء على هذه الكلمة " جزائري " وطمس الهوية الجزائرية وتحطيم الجزائريين نفسيا ومعنويا.

[1] عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر، دراسة في الأساليب السياسية الإدارية، رسالة دكتورا العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014 – 2015، ص28.
[2] عثمان زقب، المرجع السابق، ص29.

2/- إرغام المسلمين الجزائريين على الخضوع أو القبول بالجنسية الفرنسية إذا ما أرادوا إجتناب تطبيق تلك الأحكام الجائرة عليهم والهروب من تسليط العقوبات على المخالفات التي ارتكبوها ... [1]

3/- كان هدف السلطات الاستعمارية واضحا و هو الحفاظ على النظام في المناطق الجديدة المفصولة عن التراب العسكري بإسناد المهام للمتصرفين الإداريين في البلديات المختلطة من اجل تطبيق القانون وقمع مخالفات الانديجينا ،أما التراب العسكري فإن الأحكام المتعلقة بقانون الأهالي كانت من اختصاص العسكريين.[2]

4/- تقييد الشعب الجزائري وتضييق الخناق عليه وانتزاع حريته وإخماد أنفاسه واستنفاذ طاقاته البشرية وجعله يعيش حالة ضغط وخوف يصعب تصورها وتخيلها لتسهيل التحكم فيه واخماد ثوراته نهائيا ... [3]

5/- محاولة النظام الفرنسي بكل وسائله المتعددة منها قانون الأهالي أن يذيب مقاومات الشخصية للشعب الجزائري بأن يعمل على إحلال الثقافة الفرنسية محل الثقافة العربية الإسلامية ... [4]

6/- التحكم وتقليل النفوذ وصلاحيات القضاء الإسلامي في ميدان المعاملات كالزواج والطلاق والميراث ... وغيرها من القضايا...

---

[1] احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر ،1984، ص352.

[2] سارة بوترعة، حياة حمودة، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر القوانين 1865، 1873، 1881، 1912، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي1945، قالمة، 2017-2018، ص58.

[3] احمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص353.

[4] سارة بوترعة، حياة حمودة، المرجع السابق، ص58.

المبحث الثالث: انعكاسات قانون الأهالي:

لقد كان لتطبيق هذا القانون الإجرامي الجائر والذي مثل وصمة عار على الاحتلال وأرعب الجزائريين نتائج وخيمة مست بجميع الميادين والمجالات فنجد:

1/- انعكاسات اقتصادية: تمثلت في:

1-1- التدهور الاقتصادي للأهالي:

إن تجريد الأهالي الجزائريين من ممتلكاتهم إضافة إلى قوانين الغابات الصارمة التي حرمت السكان من استغلالها وحتى الاقتراب منها ، أدى ذلك إلى تدهور تربية المواشي وأجبر الفلاح عن التخلي على مهمته ونشاطه الفلاحي الذي يعتبر مصدر رزقه ومعيشته.[1]

1-2- إرهاق الجزائريين بالضرائب:

هي الأخرى مفروضة منذ بداية الاحتلال ثم ازدادت حدتها مع صدور قانون الأهالي، مما أثقل كاهل الجزائريين ذلك أن الضرائب كانت متنوعة وتشمل جوانب متعددة...[2]

ففي ظرف أقل من خمسة عشرة سنة تضاعف مجمل الضرائب الذي يجنى من الجزائريين حيث من 14 مليون فرنك فرنسي 1870م ، إلى19 مليون عام 1890م ، من مجموع 41 مليون فرنك ، أي يشكل نسبة 46.34 % من الضرائب العربية المستخلصة في الوقت الذي لم يبقى من بين يديه سوى نسبة 37 % من الثروة العامة في البلاد و إلى 45 مليون فرنك سنة 1912م ...[3]

---

[1] صالح عباد المرجع السابق ص122.

[2] جمال قنان المرجع السابق ص143.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص 122

ومن الجبايات التي فرضت على الجزائريين الضرائب التالية:

- ضريبة اللزمة:

وهي ضريبة أبقى عليها الاستعمار الفرنسي من النظام العثماني حتى 1918م في الشمال و إلى غاية 1948م في الجنوب، ومن أهم المناطق التي خضعت لها بلاد القبائل والاوراس ويعاقب الأشخاص المتهاونون أو المتأخرون على دفعها بمقتضى قانون 28 جوان 1881م.

- الضريبة العربية:

وهي ضريبة الزكاة على المحاصيل الزراعية والمواشي.

- الضرائب الفرنسية:

وهي نوعان:

ا/الضرائب المباشرة: منها ضريبة على العقارات والدخل العام حقوق الجمارك وضرائب البلدية.

ب/الضرائب الغير مباشرة: وهي الضرائب المفروضة على التسجيلات والرخص المختلفة مثل حقوق الصيد ... الخ.

كل هذه الضرائب أرهقت الجزائريين كثيرا وأدت بهم إلى بيع ممتلكاتهم من الأراضي والمواشي لتسديدها.[1]

2/- إنعكاسات اجتماعية:

[1] إبراهيم بوعمرة، المرجع السابق، ص106

تأثر المجتمع الجزائري كثيرا بسبب هذه القوانين الاستثنائية التي فرضتها السلطات الاستعمارية، ومن بينها نذكر:

2-1 انتشار المجاعات والأوبئة:

إن صرامة تطبيق قانون الأهالي وضخامة حجم الضرائب المفروضة عليهم إضافة إلى الظروف الطبيعية كالجفاف والجراد، وسوء الرعاية الصحية أدت إلى تدهور وبالتالي باقي الأعمال فنتج عن ذلك مجموعة من الأمراض المتمثلة في سوء التغذية التيفوئيد وغيرها من الأمراض، وهكذا أصبح الجزائريين يعيشون في فقر مدقع وبؤس شديد حيث أصابت المجاعة حوالي خمس مائة ألف (500.000) شخص.

2-2 الهجرة:

في حال عدم تسديد الضرائب في ظل هذه الإجراءات القانونية و المخالفات سياق الأفراد إلى السجن أو لتأدية أيام من الأعمال الشقة مما دفع بالكثير من الذين لم يستطيعون التعايش مع هذا الوضع إلى الهجرة خارج الوطن تاركين وراءهم أراضيهم وأهليهم وماضيهم المر... [1]

2-3 إهمال المساجين (المعتقلين):

بمقتضى أحكام قانون الأهالي كانوا نادرا ما تقوم السلطات الإدارية بإعالتهم وإنما عائلاتهم هي التي تقوم بذلك ،بالرغم مما تتحمله من جهد ومشقة وما تعترضها من عقبات

[1] بورقعة خولة، المرجع السابق، ص67.

في سبيل ذلك ،إذ كثيرا ما تضطر إلى قطع العشرات الكيلومترات يوميا أو عدة مرات في الأسبوع سيرا على الأقدام لهذا الغرض ... [1]

إنعكاسات ثقافية:

منذ بداية الاحتلال أخذت الإدارة الفرنسية على عاتقها مهمة تجهيل الشعب الجزائري وذلك بالقضاء على معالم الثقافة العربية وطمس الهوية الوطنية لقد أقرت المادة **38** من مرسوم **1873م** على أنه لا يسمح ببناء مدارس لتعليم اللغة العربية أو فتح مسجد بفتح مدرسة التعليم الجزائريين دون رخصة الإدارة وفي **1904م**

قرر الحاكم العام الفرنسي بإصدار قرار آخر في **24 ديسمبر 1904م** يشترط فيه بعدم السماح لأي معلم جزائري بفتح مدرسة لتعليم اللغة العربية دون رخصة.[2]

ومن الشروط اللازمة لتوفر الرخصة هي:

- أن يقتصر تعليمه على تحفيظ القران الكريم دون غيره.
- أن لا يقوم بشرح آياته وخاصة التي تتحدث عن الجهاد.
- أن لا يقوم بتدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها.
- أن يكون مخلص للإدارة الفرنسية ويخضع لأوامرها.[3]

وفي **21 مارس** طالب مؤتمر الزراع الفرنسيين بإلغاء التعليم الابتدائي بالنسبة للجزائريين لأنهم كانوا يجدون فيهم أيدي عاملة لاستغلالها في مزارعهم.[1]

---

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص128.

[2] عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، د ط، دار الأمة، الجزائر ،2013، ص17.

[3] سعيد بوخاش، الاستعمار الفرنسي والسياسة الفرنسية في الجزائر، د ط، دار النشر، الجزائر، د س، ص46.

هذه الرقابة المفروضة على التعليم أدت إلى انخفاض في عدد المدارس والتلاميذ خاصة بعد أن طبق التشريع الفرنسي في الجزائر ولم يعد يوثاء هذه المدارس إلا عددا قليل

ففي سنة **1890م** لم يكن عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية سوى 9 % من مجموع الأطفال في سن الدراسة.[2]

أما سنة **1882م** أي بعد صدور قانون أهالي لم يتعدى مجموع التلاميذ المسلمين في جميع أطوار التعليم أكثر من **3172** تلميذ .وانخفض أيضا عدد الأساتذة المكلفين بتدريس الجزائريين [3].

كما قام الفرنسيون بتكوين طبقة من الرجال مهمتهم الإشراف على مؤسسات الدينية وفرضت عليهم التعاون مع الإدارة الفرنسية [4].

الانعكاسات السياسية:

لم يسلم الميدان السياسي كذلك من آثار تطبيق قانون الأهالي، حيث حرم الجزائريين من حقوقهم السياسية وسيطرت عليهم الحكومة الفرنسية، وسيرو من قبل المستوطنين الأوربيون.

- تشتيت المجتمع الجزائري:

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر تم تحطيم نظام القبلية. وذلك بحل وتشتيت الأسرة الكبيرة، ونظرا لثقل الضرائب والإجراءات الاستثنائية اختفت قبائل بأكملها ولم يعد للمجتمع ما يحتمي به من تسلط هذه الحكومة والتي غرست أجناس أوروبية مختلفة عن طريق تشجيع

---

[1] عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص159.

[2] عمار بحوش، المرجع السابق، ص180.

[3] سعيد بوخاش، المرجع السابق، ص79.

[4] صالح فركوس، المرجع السابق، ص183.

الاستيطان. وأصبحت هذه الفئة لها دور كبير في تسيير شؤون الجزائر من خلال تمثيلهم في البرلمان والذين عارضوا أي إصلاحات في الجزائر.[1]

- حرمان الجزائريين من التمثيل السياسي:

لم يكن للشعب صوت مسموع في كل مجالس. فقد كان حضورهم شكليا في كل مجالس.

وجاءت قوانين الأهالي بسلطات جديدة كانت مهمتها فرض العقوبات والغرامات على الأهالي وكانت تسير من طرف والفرنسيين هي :[2]

- سلطة الحاكم العام الفرنسي، ممثلة في توقيع العقوبات على الأهالي دون محاكمة.

- سلطة المسؤولين الإداريين بسجن الأفراد.

- سلطة البلديات ذات الصلاحيات الكاملة وقضاة الصلح.

- سلطة المحاكم الزجرية الخاصة بالمسلمين .[3]

حين نتفحص هذه المؤسسات التي تقوم بتوقيع العقوبات على الأهالي لا نجد فيها ما يمثل المسلمين الجزائريين ويخفف من تسلط و اضطهاد المتصرفين الإداريين.[4]

---

[1] صالح فركوس، المرجع السابق، ص183.

[2] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي الإداري للثورة **1954-1962م**. **ط1**، البصائر، دار الهدي، الجزائر ،2015، ص43.

[3] نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر ،2006، ص137.

[4] جمال القنان، المرجع السابق، ص183.

- الفصل الثالث : ردود الفعل الجزائر و الفرنسية من قانون الأهالي

- المبحث الأول : ردود الفعل السياسي

- المبحث الثاني : ردود الفعل الشعبية

- المبحث الثالث : ردود الفعل الفرنسية

المبحث الأول ردود فعل السياسية :

بعد إعلان السلطات الاستعمارية عن فرض تطبيق قانون الأهالي على الجزائريين سنة 1881م ظهرت عدة مواقف منه لعلنا نذكر منها: [1]

*** مواقف الجزائريين السياسية :**

ا/- موقف حركة الشبان الجزائريين :

هي نخبة من الشباب الجزائري و تعتبر من الحركات السباقة في المطالبة بتحسين أوضاع الأهالي الجزائريين وتتكون من الشباب المثقفين بالفرنسية. وكانت متأثرة بحركة "تركيا الفتاة " في الإمبراطورية العثمانية أو حركة الشباب التونسي في تونس بعد الحرب العالمية الأولى وكان من أوجهها البارزين الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر.[2]

لقد غاب النشاط السياسي الفعال عند الجزائريين بمفهومه الحديث في تلك الفترة التي فرضت فيها فرنسا قانون الأهالي ولكن العمل السياسي الذي ظهر بوضوح كان عند نهاية القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين وذلك بظهور حركة الشبان الجزائريين سنة 1892م وهي حركة مكونة من الأقلية من الأطباء والقضاة والمعلمين المكونون في المدارس الفرنسية وقد نشطو في الميدان الثقافي خاصة في المدن الكبرى.[3]

واعملوا على كشف حقيقة الإدارة الفرنسية والمطالبة بإعطاء الحقوق السياسية للجزائريين . ولعل في مقدمة حركة الشبان الجزائريين نجد الأمير خالد الذي كرس جهوده الوطنية للمطالبة بمنح الحقوق الكاملة للجزائريين مستغلين في ذلك إظهار ولائهم للسلطات

---

[1] شريف بن حبيلس الجزائر الفرنسية كما يراها احد الأهالي ، تر : عبد الله حمادي وآخرون دار بهاء الدين ، الجزائر ، 2009 ، ص93.

[2] https://areq.net.2022.05.26.16:05

[3] عثمان سعدي ، الجزائر في التاريخ ، دار الأمة ،د،ط، الجزائر،د،س ، ص671.

الفرنسية وقد احتج الأمير خالد على عودة الإدارة إلى العمل بالقوانين الاستثنائية وهذا منذ أن بدأ نشاطه السياسي رسميا **1919م**.

كما طالب بحق الجزائريين في التمثيل بالمجالس والمؤسسات المنتخبة ولتحقيق ذلك رفع مجموعة مطالب إلى البرلمان الفرنسي سنة **1920م** وربطة اتصالات ومناقشات مع شيوخ البرلمان .[1]

وقد أثر أمير خالد في العمال الجزائريين بفرنسا الذين أصدروا سنة **1924م** بيانا نص على إلغاء قانون الانديجينا والمساواة في دفع الضرائب ،و إلغاء السفرة والغرامات الجماعية وكان الأمير خالد قد انشأ جريدة الأقدام والتي طالب من خلالها بمنح الحقوق الكاملة للجزائريين.

وصرح فيها "قانون الأهالي مخالف لمبادئ الحق والعدالة شكلا ومضمونا وقد طرح الأمير فيها تساؤلا معبرا عن رفضه بقوله : أين قوانين حقوق الإنسان .[2]

*** موقف نجم شمال افريقيا :**

يعتبر نجم شمال إفريقيا أول حركة سياسية منظمة ، شكلها عمال مهاجرون من شمال إفريقيا في فرنسا بعد أن احتكوا فيما بينهم وناقشوا قضايا بلدانهم ،ثم بعد أن انفصلوا شكل مصالي الحاج النجم رفقة جماعة من الجزائريين هناك . وقد تأسس رسميا سنة **1926م**. وقد طالب النجم من خلال تجمعاته المختلفة ومحاضراته بالحفاظ على الشخصية الوطنية وإلغاء القوانين الاستثنائية الفرنسية في مقدمتها قانون الأهالي .[3]

---

[1] عثمان سعدي ، المرجع السابق ،ص 671.

[2] بن الشيخ حكيم الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين (1912-1936) د ط ، دار العلم والمعرفة ، الجزائر ، د س ،ص 28.

[3] محمد قنانش. الحركة الاستقلالية في الجزائريين الحربيين 1919.1939 ،د ط ،الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر 1982. ص37.

يقوم المسلمون الشمال إفريقيون بكامل واجباتهم حسب ولكن بأكثر من واجباتهم ولذا يحق لهم أن يطالبوا بكامل حقوقهم ومن بينها إلغاء قانون الأهالي وكل ما ينجم عنه.[1]

*** موقف حزب الشعب :**

يعد حزب الشعب امتدادا لحزب نجم شمال إفريقيا الذي تعرض للحل عدة مرات.وقد قام مصالي الحاج بتأسيس هذا الحزب في **مارس 1937م** بفرنسا.

وقد حافظ الحزب على نفس المبادئ التي سار عليها نجم شمال إفريقيا وقد شارك حزب الشعب في الحياة السياسية التي كانت تعيشها الجزائر وقتها خاصة الانتخابات البلدية التي جرت في **جوان 1937م** .[2]

اتخذ حزب الشعب الجزائري شعاره الخاص " لا اندماج ،لا انفصال ،لكن تحرر " في محاولة منه لتجنب المواجهة المباشرة مع السلطات الفرنسية على غرار ما وقع للنجم وكان الحزب يؤمن بشعار أن الحقوق تؤخذ ولا تعطى "

ومن بين مطالبه وطنية بحتة تمثلت في : إلغاء قانون الأهالي وكل القوانين الاستثنائية والقانون الغابات .[3]

*** موقف جمعية العلماء المسلمين :**

كان ابن باديس صاحب فكرة تأسيس جمعية إذ كان يؤمن بالعمل الجماعي المنظم وكان يقرن الدعوة اللفظية بالعمل ، ومن هناك كانت دعوته إلى إنشاء جماعة تفكر وتدبر لأن النهضة الإصلاحية في نظره تقوم على الفكر والتخطيط والتنظيم والانضباط .[1]

---

[1] محفوض قداش ، محمد قناش ، نجم شمال إفريقيا (1926–1937) وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري ، د ط ،2013. ص52.

[2] محفوض قداش محمد قنانش ، حزب الشعب الجزائري، (1937–1939) تر :اوداينية خليل، مطبوعات الجامعية ،الجزائر،2013، ص33.

[3] https://wp.ar.wiki.deck.com 2022.05.26.14 :53

تأسست **1931م** وهي امتداد النشاط الإصلاحي الذي ظهر في المشرق العربي بعد أن تأثرت به ، وقد ظهرت بشكل جلي بعد الحرب العالمية الأولى. وتأسيسها لصحيفة المنتقد ،ركزت الجمعية نشاطها في البداية على الميدان الديني والأخلاقي ولم تظهر ممارستها.

النشاط السياسي وقد ظهرت هذه الجمعية في وقت كانت البلاد تعاني من قانون الأهالي لذلك كانت الجمعية تركز في مطالبها على المحافظة على الشخصية الوطنية ، ورفض القمع المسلط على الجزائريين وضرورة اشتراك كل فئات المجتمع الجزائري في الأموال وثروات البلاد .[2]

وكانت هذه الكتلة تحارب الجهل والكسل والخرافات وتلوم فرنسا على تسببها في انحطاط الأهالي وكل الإجراءات الأخرى التعسفية.[3]

المبحث الثاني : الردود الشعبية :

عمد الاستعمار الفرنسي من خلال سن القوانين الإجرامية إلى فرنسة المجتمع الجزائري والقضاء على اللغة والتاريخ ،وبهذا فالواضح أن الاستعمار الفرنسي لم تكن له أهداف إنسانية أو حضارية .عكس ما ذهب إليه بعض المؤرخون الفرنسيين أمثال شارل

---

[1] احمد خطيب ،جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر ، د ط ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر 1985 ،ص96.

[2] مازن صلاح حامد مصطفى ، جمعية العلماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية(1939-1931) ، د ط ، مجستر في الآداب جامعة الملك عبد العزيز بالسعودية 1985 ،ص78.

[3] عبد القادر جغلول ،تاريخ الجزائر الحديث ،ط3 ،دار الحداثة ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1989 ،ص10.

روبير اجيرون الذي أورد ما يلي " الواجب الأساسي لفرنسا الاستعمارية هو التمدن وهذا يعني التطوير المادي لظروف المسلمين و التحضر وتطوير المستوى التعليمي... [1]

وبالرغم من الظروف الصعبة التي كان عليها مجتمعنا خلال هذه الفترة ومع ذلك فإنه لم يستسلم .فلقد لاقى هذا القانون معارضة من الجماهير الجزائرية ،ولهذا تمسك الشعب الجزائري في الدفاع عن مقوماته وشخصيته بكل ما أوتى بجهد وطاقة ،ولقد تركز النضال الوطني خلال هذه الفترة في السعي لرفع المظالم عن الشعب والدفاع عن مقوماته الروحية والمعنوية بالإمكانيات المحدودة التي كانت بين يديه.

لقد اتخذ النضال الوطني في هذه الفترة(1919-1871م) عدة أشكال فإلى جانب الانتفاضات الشعبية الكبرى من خلال انتفاضة 1871م ومرورا بانتفاضة واحة العمري عام 1871م و الأوراس عام 1879م ،وثورة بوعمامة سنة 1882م ،ومقاومة التوسع الفرنسي في الصحراء حتى ثورة الاوراس 1919م، كان الشعب أيضا يمارس نضالا ولكن صامت والذي يتمثل في مقاطعة المؤسسة التي تسعى إلى تشويه شخصيته والتصدي لإفشال كل مخططات الاحتلال في هذا المجال... [2]

ومن أهم الأسباب المباشرة لثورة بوعمامة هو انتشار المجاعة في أوساط الأهالي وذلك نظرا للنظام الاستعماري وقوانينه الإجرامية وأسلوبه في الجزائر الذي يقتضي أن يحطم ويخذل الإنسان العربي ويحط من قيمته في بلاده ،وقد حرمه الاستعمار من جميع وسائل الرزق حتى تسهل عملية إخضاعه للهيمنة الفرنسية ،وهكذا أتم السيطرة على السكان ثم الاحتلال الكامل للبلاد.

[1] حياة سيدي صالح ، الواقع السكاني العام في الجزائر ، قسم العلوم الإنسانية ، شعبة التاريخ ،الجزائر ،2022/2021 ص14 .

[2] أبو القاسم سعد الله ،أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر ،ج2 ،ط2 ،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،1990 ،ص98.

حيث مرت ثورة بوعمامة بمرحلتين المرحلة الأولى من (1883-1881م) والمرحلة الثانية (1904-1883م) ...[1]

وكان من أهم نتائج هذه الثورة بعد فشلها قامت السلطات الفرنسية بمعاقبة القبائل التي شاركت في الثورة ،وذلك بتكليف المهمة للعقيد " نيقريبة " الذي تصرف بإرادته وقواته اقترفت أعمالا إجرامية.

أيضا فرضت القوات الفرنسية على القبائل المستقرة في الأراضي التي كانت تسيطر عليها وسائل التموين والنقل ،أي كان على كل قبيلة أن توفر حاجات القوات الفرنسية من الحيوانات الصالحة لنقل بتجهيزاتها المختلفة ،أما الخسائر المادية التي استقرت عنها المقاومة فتتمثل بوضوح في الأضرار التي ألحقتها بالشركة الفرنسية الجزائرية التي كانت أداة لدعم الاستعمار ووسيلة مساعدة على القمع والإخضاع ... [2]

هذه المقاومة الصامتة هي التي تطلق عليها فرنسا اسم التعصب ،وتعتبر ذلك جمودا وتأخرا كما ناضل أيضا عن طريق الصحافة التي حاولت أن يؤسسها ليسمع صوته ويدافع عن حقوقه وجهوده في هذا المجال ،تستحق أن يطلق عليها بحق وجدارة صفة الملحمة النضالية من اجل حرية التعبير " ... [3]

لقد كان الشعب الجزائري في المدن خاصة يشهد ابتداء من مطلع القرن العشرين تحولا هاما دلالة قاطعة على أن سكان المدن لم يكون يتصدون وينفرون التقدم والتجديد بل الواقع الاستعماري المرير ،ففي هذا الصدد كتب المثقف الجزائري "ابن علي الفخار" الذي

---

[1] إبراهيم مياسي ، دورة ثورة الشيخ بوعمامة في التصدي للتوسع الاستعماري 1881-1908 ، معهد التاريخ ،جامعة الجزائر ،1996 ،ص29.

[2] ليندة غويل ،مقاومة الشيخ بو عمامة 1881-1908 ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2014-2015 ،ص89.

[3] إبراهيم بوعمرة ،محمد عبد الكامل صياغ ،المرجع السابق ،ص78.

عاصر الأحداث مقالا سنة 1908م يصف فيها هذا التحويل قائلا "منذ عشرين سنة خلت والوسط الجزائري يتأثر بحياة العصر فهو ينتقل تدريجيا من النمط الاجتماعي التقليدي إلى نمط حياة معاصرة ...[1]

كما اتخذ الشعب الجزائري أيضا من أسلوب رفع الشكاوي والعرائض والاحتياجات أدات من أدوات النضال وقد اتخذ من معاهدة الاستسلام المبرمة يوم 5 جويلية 1830م الأساس للدفاع عن مقاوماته الشخصية ،لكن الكثير من القادة والقضاة الجزائريين طالبو بالإبقاء على قانون الأهالي ،ففي الردود على الاستفسار الذي أرسلته لجنة مجلس الشيوخ لجنة الثمانية عشر المشهورة سنة 1892م،طالب 398 من رجال الإفتاء والقضاء والقيادة الجزائريين في عمالة وهران بالإبقاء عليه ،ولم يرفضه سوى104 منهم في حين لم يرد الاستفسار 61 منهم.

فقد طرح النائب " روزيت " وهو أحد الرافضين الفرنسيين مسالة إلغاء قانون الانديجينيا عام 1909م ،وكانت هذه المسالة موضوع مناقشات هامة في البرلمان خلال سنتي 1914/1913م.

لقد ناضل الجزائريون كرد فعل على نهب أراضيهم واستغلالهم و العسف الاستعماري في حقهم ،نضالا حازما من اجل القضاء على القوانين الاستعمارية المجحفة ،ومن اجل إشاعة الديمقراطية في النظام السياسي الجزائري ،واستغرق هذا النضال طيلة الربع الأخير من القرن 19 ،وانبثقت في الجزائر أولى المنضمات القومية ،وهي حركة المسلمين المتفرنسين ،وكانت هذه الأخيرة تتسم بشدة الاعتدال ... [2]

[1] محمد غانم ،من أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر ،الوثائق الفرنسية والهجرة إلى الديار الإسلامية المجلة الجزائرية في الانتربولوجيا والعلوم الاجتماعية ،إنسانيات ، العدد12 ، 2000

[2] إبراهيم بوعمرة ،محمد عبد الكامل ،المرجع السابق ،ص79.

كما شهدت سنة 1901م ثورة عين تركي ضد قانون الأهالي والتي قمعتها فرنسا بإنشاء المحاكم الرادعة سنة 1902م.[1]

وفي سرده للسياق التاريخي الذي اندلعت فيه ثورة بن تركي ،يرى الكاتب والمؤرخ احمد بن شريف أن السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر خلال القرن 19 ارتكزت حول إدماج الجزائريين كفرنسيين ،وضمهم بعقد اتفاق بينهم وبين الإدارة الفرنسية فرفض المعمرون هذا المشروع بسبب تواجدهم كأقلية ،مما سيفقدهم السلطة ،وأضاف المصدر أنه تم التخطيط لهذه المواجهة منذ22 ابريل وانتشرت بسرعة سريتها ،ومن نتائجها اعتقال قائد الثورة يعقوب بن حاج ينتمي لزاوية الرحمانية وتم الحكم عليه بالمؤبد وتوفي عام 1905م في السجن .[2]

لكن هذا لم يمنع حدوث ثورة أخرى في عين بسام سنة 1906م لقد اندلعت هذه الثورة من قبل سكان عين بسام وأبرز أسبابها :

-معاناة سكان المنطقة من الأحوال الاجتماعية والاقتصادية السيئة بسبب القوانين التعسفية وأيضا تأثير الحركة الإصلاحية بعد زيارة محمد عبدو الجزائر سنة1903م.[3]

-وفي منطقة القبائل شهدت المنطقة انتفاضة الإخوة عبدون 1895-1891م في قرية اقزاراج بازفون حيث انطلقت الانتفاضة في 1891م بعد فرار محمد أو الحاج عبدون من السجن كايان ،وتعود أسبابها إلى تعسف الإدارة الفرنسية ومساعدة الأعوان لهم والتغريم الضريبي ومصادرة الأراضي ، و وطأة قانون الأنديجينا ، و إنشاء المراكز الاستيطانية و تحكم اليهود في النشاط التجاري (الربا) و منع الأهلي (الجزائريين) من استغلال الغابات التي هي مصدر عيشهم هذه الأسباب مجتمعة بالإضافة إلى السبب الرئيسي و هو الوجود

[1] يوسف مناصرية ،دراسات في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية (1954-1830) ،دار هومة ،الجزائر ،2013 ، ص68.

[2] WWW.maghreb voices.com,2022 ,05,20,16 ;00

[3] بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 ، 1989 ، د ط ، ج 1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 ، ص 312.

الفرنسي كانت أسباب لكل الثورات و الإنتفاضات التي شهدتها الجزائر في ظل الحكم المدني [1].

المبحث الثالث : المواقف الفرنسية من القانون الأهالي

لقد برزت مواقف متعددة من إعلان قانون الأهالي و تطبيقه في الجزائر ، ذلك أن هذا القانون لم تكن له مواقف جزائرية فحسب بل كذلك مواقف فرنسية و التي تراوحت بين مؤيد و معارض قد نورد بعضها :

1/- مواقف فرنسية مؤيدة لقانون الأهالي :

برزت عدة شخصيات و إطارات مؤيدة لقانون أهالي المطبق في الجزائر ، فنجد مثلا: " **روسيان** " الذي كتب سنة 1908م حينما كان موظفا بالحكومة العامة بالجزائر حول منع الإقامة خارج الدوار بأن هذا الأمر ضروري لأنه يسمح بمراقبة رعايان المسلمين و أنه كان لابد من منع الهجرة نحو مدينة الجزائر العاصمة لأن ذلك سيخلق نقصا في اليد العاملة لدى الكولون .[2]

و هو نفس الموقف عند " **ألكسندر** " **مونياك** " أستاذ في القانون و قد أكد في دراسة أجراها حول التشريع و القانون الاستعماري سنة 1925م ، أنه رغم الإنتقادات الموجهة لقانون الأهلي في كل المستعمرات الفرنسية إلا أنه لابد من وجوده لضمان بقاء الهيمنة الفرنسية .[3]

كما نجد أن " حول فيري " يعترف بضرورة وجود قانون الأهالي بالجزائر ، إذا اعترف أمام مجلس الشيوخ في مارس 1891م بأنه " **لقد حكمنا في ظل الإمبراطورية من**

---

[1] حياة سيدي صالح ، اللجان البرلمانية الفرنسية و قضايا الجزائريين 1871 -1895 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، تخصص المقاومة الوطنية و ثورة التحرير ، جامعة الجزائر 02 ، الجزائر ، 2010 /2011 ،ص96

[2] أوليفيه لوكور ، غرانميزون ، المرجع السابق ، ص 134.

[3] أوليفيه لوكور ، غرانميزون ، المرجع نفسه ، ص 134.

أجل المصلحة العربية أما بعد سقوطها منذ 1871 إلى 1883م ، فأكيد أننا سيرنا أمور الجزائر و حكمناها بما يفيد الإستعمار الفرنسي لها ".[1] و نظرا لكون قانون الأهالي يضمن الحفاظ على أمن المستوطنين فإنهم قد طالبوا بإبقاء خاصته ، بعد ازدياد نفوذهم في عهد الجمهورية الثالثة .

كما نجد من بين المؤيدين الفرنسيين " لارشي " و " ريكتلويلد " الذين رأيا في قانون الأهالي وسيلة فعالة لإخضاع الجزائريين و ضمان بقاء سلطة فرنسا بالجزائر ، و شجعا على تكثيف أحكام الإعدام و عقوبات الأعمال الشاقة ذلك أن إخضاع العرب في رأيهم يتطلب إجراءات استثنائية و خاصة .[2]

2/- المواقف الفرنسية الرافضة لقانون الأهالي :

على الرغم من التأييد الكبير من طرف عديد الشخصية الفرنسية لقانون الأهلي ، إلا أنه يلاحظ وجود شخصيات رافضة لهذا القانون الذي سنته بلادهم المدعية للحرية والمساواة و لعلنا نجد من هذه الشخصيات " إيف غيو " الذي صرح سنة 1888م في غرفة النواب أن مخالفات التنقل بين المناطق دون رخصة و الذي يعاقب عليه من طرف متصرف إداري ، تعد تصرفا خطيرا على الأهالي و قد يؤدي إلى انعكاسات سلبية ، كما عارض " لارشي " كذلك عقوبات التغريم الجماعي و الاعتقال ، و اعتبرها غير معقولة و هذا رغم أنهما يؤيدان جوانب أخرى من هذا القانون .[3]

و إن كانت أغلب المجالس النيابية سواء في الجزائر أو فرنسا خاضعة للمستوطنين فإن هناك من النواب الفرنسيين من أستغل منابر المجالس لفضح أساليب الإدارة الاستعمارية، و دعوا بكل صرامة إلى ضرورة تغيير السياسة الاستعمارية و العمل على

[1] عزيزي أنوار ، مرجع سابق ، ص 51.
[2] أوليفي لوكور غرانميزون الإستعمار الإبادة : تأملات في الحرب و الدولة الإستعمارية تر : نورة بوزيدة ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2008 ، ص 324.
[3] أنوار عزيزي ، المرجع نفسه ، ص 54.

إشتراك السكان الأصليين في إدارة البلاد ، و من على رأسها التحالف الفرنسي الأهلي في فيفري 1913م ، الذي ضم بعض النواب و الصحفيين و الكتاب و الإداريين من بينهم "بورداي " ، إضافة إلى بعض الضباط و بعض أعضاء رابطة حقوق الإنسان التي تأسست 1912 م في باريس بهدف مساندة الشباب الجزائري ، الذين كانوا يصفونه أبناء فرنسا بالتبني و يطالبون بمنحهم حق المواطنة الفرنسية ، و يذهب " جيد " إلى أكثر من ذلك عندما صرح أنه ليس بإمكان الجمهورية الفرنسية إنكار حق الشعوب في تقرير مصيرها إلى ما لا نهاية .[1]

ففي 1891م تخلت السلطات الفرنسية في باريس عن ممارسة نفوذها في الجزائر للمستوطنين الأوربيين بحيث صار بإمكانهم أن يتصرفوا في هذه المستعمرة كما يشاءون ، وإنطلاقا من هذه الحقائق فقد قرر المستوطنون الأوربيون بالجزائر أن ينتهجوا سياسة تتمثل في منع الحكومة الفرنسية من التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر و ذلك عن طريق الضغوط التي فرضتها مجموعة من النواب الذين يمثلون المستوطنين الأوربيين بالبرلمان الفرنسي ، كما قرر المستوطنون الفرنسيون إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر ، و بذلك لا تستطيع الحكومة الفرنسية أن تضغط عليهم من خلال القوانين ، و في نفس الوقت عمل المستوطنون الأوربيون على إضعاف الحاكم العام و تركيز السلطات الفعلية في رؤساء البلديات الأوربيين الذين يخدمون أنفسهم و مصالحهم و يتجاهلون مصالح السكان المسلمين الذين لا سلطة و لا قوة تحميهم . [2]

و بعد إزدياد أوضاع البلاد سوء نتيجة تطبيق قانون الأهالي ، أوفد البرلمان الفرنسي لجنة سميت بـ " لجنة 18 " و قد ترأسها " جول فيري " سنة 1891م إلى الجزائر ، أين إلتقى بالجزائريين الذين عرضوا عليه معاناتهم من تطبيق هذا القانون و كذلك قانون الغابات

[1] مولود قرين ، أضواء على أفكار بعض أصدقاء الأهالي و نظرتهم في المشكلة الجزائرية في أواخر القرن 19 و مطلع القرن 20 م ، جامعة يحيى فارس ، المدية ،ص 10.
[2] عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 168.

القاسي ، و بعد إنتهاء مهام اللجنة عادت إلى باريس أين عرض " جول فيري " تقريره على مجلس الشيوخ الفرنسي و الذي بين فيه سوء تسيير الجزائر ، و حالة الجزائريين المتدهورة بسبب هذه القوانين و رأى أنها لا تشرف حكم فرنسا لأنه يتنافى مع عدالتها و يتنافى مع سياستها .[1]

[1] أنوار عزيزي ، المرجع السابق ، ص 55.

الخاتمـــــــة

خاتمة:

نستخلص من هذه الدراسة التي تناولت قانون الأهالي 1881 م ، و تداعيته عدة نتائج إنعكسة على الفرد الجزائري و أثرت في حياته بشكل كبير و عموما فإن نتائج الدراسة يمكن حصرها في النقاط التالية :

- بالغت السلطات الفرنسية في قسوتها و تجاوزت كل حدود المنطق و المعقول ، فأصدرت يوم 28 جوان 1881م ما عرف بقانون الأهالي.

الاستعمار الفرنسي فرض سلسلة من العقوبات الزجرية المجحفة إستعملها كأساليب التحكم بغية فرض هيمنها على الجزائر و الجزائريون .

إستحدثت الإدارة الفرنسية الأساليب الخاصة بالأهالي و التي تعتبر واحدة من أغرب العقوبات فظاعة في التشريع الجزائري عددها 3 : النفي و الإبعاد و التغريم المشترك.

و من أهداف قانون الأهالي الإجرامي القمعي ما يلي : تقليد الشعب الجزائري وتضييق الخناق عليه و إنتزاع حريته و إخماد أنفاسه و إستنفاذ طاقته البشرية .

- لقد كان لتطبيق هذا القانون الإجرامي نتائج وخيمة مست جميع الميادين :

* أصبح الجزائريون من أشد الشعوب فقرا ، و صدرت أراضيهم و همشو في وطنهم و هذا ما أدى إلى الهجرة و مغادرة البلاد .

* كان هدف قانون الأهالي تفكيك الروابط الأسرية .

* هدم البنى الإجتماعية و إلغاء الوجود المادي و المعنوي للمجتمع الجزائري و فكرته الأساسية أن يذوب في الحضارة الفرنسية .

- ساءت أحوال الجزائريين من جراء النهب المنضم و إرهاق بالضرائب الكثيرة و الغرامات المالية المختلفة ، و سلب أراضيه الصالحة للزراعة و التهجير منها لمنحها للمعمر و طرده إلى المناطق القاحلة ، وصارة الجزائر تعيش فقرا مدقعا و مجاعة دائمة .

حاولت فرنسا طمس الثقافة العربية و الإسلامية و بدأت بإغلاق المدارس و المعاهد و عدم السماح لأي شخص أن يمارس تعليم اللغة العربية إلا بعد الحصول على ترخيص خاص و في حالات إستثنائية .

- حرمان الشعب الجزائري من حقوقه السياسية و التمثيل السياسي فلم يكن صوت الجزائريين مسموعا و كان حضورهم شكلي ليس إلا.

- لـم ييـأس المجتمـع الجزائـري الـذي تعـرض لتشـريعيات إسـتثنائية مختلفـة مسـت أحوالـه الشخصية وأملاكه وقد لاقت هذه السياسة معارضة وتنديدا من مختلف فئات المجتمع بذلك.

وخلاصة القول إنه رغم الأثار المترتبة عن قانون الأهالي على الجزائريين إلا أنها كانت عاملا من العوامل التي حفزت الشعب الجزائري على القيام بردات فعل أبرزها ثورة الأوراس 1916م.

الملحق رقم 01 :

جدول يبين تطبيق الإجراءات الاستثنائية منذ السنة الأولى من صدور هذا القانون إلى قبيل الحرب الكبرى.

السنة	عدد سكان البلاد	عدد المعاقبين	السنة على ألف	مبلغ الغرائم المستخلصة	السنة على ألف	عدد أيام السجن	النسبة على ألف
1882	1.901233	26.081	14.0	208406	109.0	70.386	37
1883	1.893.181	30.837	16	212023	132.0	82.343	44
1891 1892	2.323.549	16.992	7.31	89.389	38.0	48.343	20
1900 1901	3.425.950	23.086	9.51	408.394	44.6	68.499	26.2
1911 1912	2.984.855	16.957	5.68	82.277	27.56	27.256	14.59

عن كتاب جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، متحف الوطني للمجاهد 1994، ص 127.

الملحق 02 :

رخصة تنقل للأهالي

https://successpass-io.com

الملحق رقم 03 : إصدار قانون الأنيجينا 1881

سارة بوترعة ، المرجع السابق ، ص 102.

الملحق رقم(4):قانون 28 جوان1881 السلطات التي خول لها تطبيق قانون الأهالي

عن: Journal officiel de la république Françaises, N176, 29juin1881, p353.

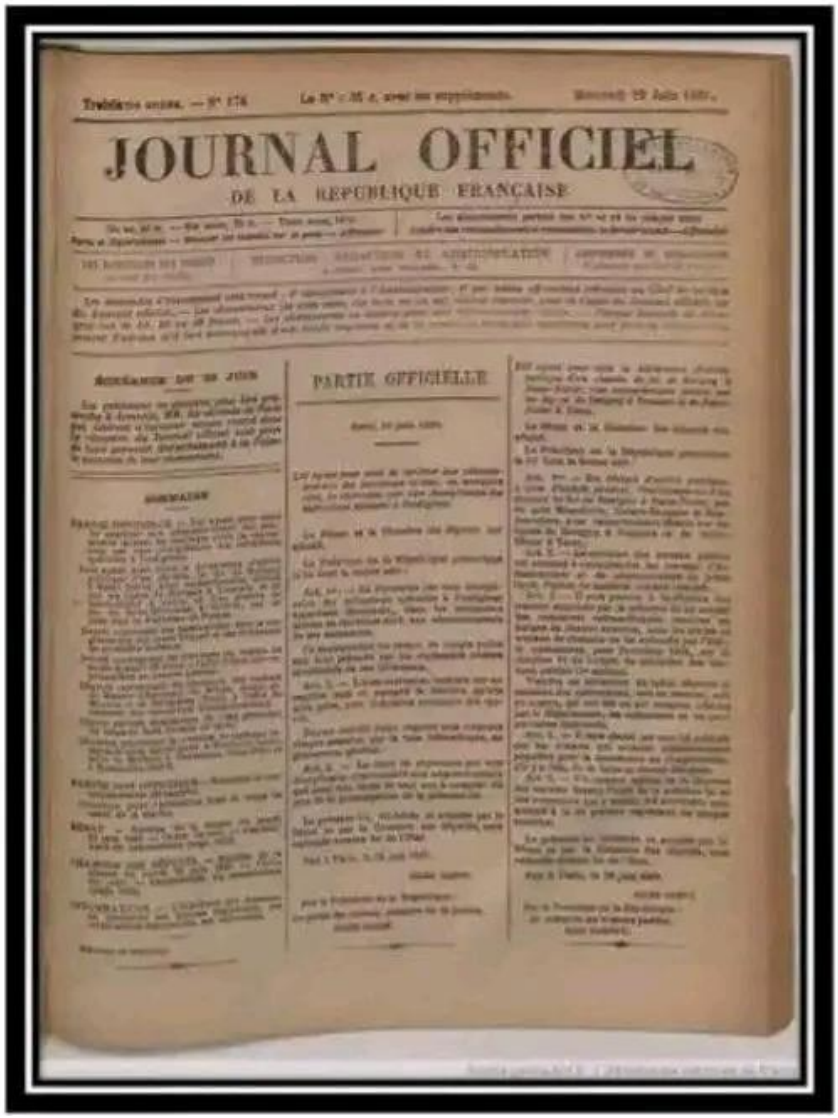

JOURNAL OFFICIEL

DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

PARTIE OFFICIELLE

الملحق ر 5 مخالفات قانون الأهالي 21 ديسمبر1897

Tableau annexe à la loi de 21 décembre 1897 :

_1° Propos tenus en puplic contre la frence et son gouvernement .

_2° Refus ou inexécution des services de patrouille et de grade prescrits par l'outorité ;abandon d'un poste ou négligence dans le memes services .

-3° Refus de fournir contre remboursement immédiat au prix du tarif arrété par le préfet,les agents auxiliares,les moyens de transport, les vivres, l'eau potable et le combustible aux fonctionnaires ou agents dument autorisés et accéditésofficiallementauprés du chef delà tribu ou du douar, dans les régions désignées tous les ans par un arreté spécial du gouverneur général .

-4° Inexécution des orders donnés en vue de l'application des lois relatives à l'établissement et à la conservation de la propriété .omission ou retard dans les déclarations d'état civil prescrutes par la loi du 23 mars 1882 et inobservation des prscriptions de cette loi concernant l'usage du nom patronymique ;

-5° Inobservation des décisions administratives portant attribution de terres collectives de cultures,après avis de la djemaa consultée.

-6° Retard prolongé et non justifié dans le payment des impots,soulte de rachat de séquestre, amendes, et généralement de tout somme due à l'Etat amendes, ou à la commune, ainsi que dans l'xécution à la commune,ainsi que dans des prestations faites en nature ;

-7° Défaut d'obtempérer sans excusé valable aux convocations des controleurs et répartiteurs des contributions diréctes et dés receveurs des contributions diverses à l'occasion de l'assiette et delà perception des impots.

-8°Dissimulation de la matiére imposable et connivence dans les soustractions ou tentatives de soustraction au recensement des animaux et objets imposable.

-9° Détention, pendant plus de ving-quarte heures, d'animaux égarés sans avis donné à l'autorité.

-10°Asile donne,sans en aviser immédaitement le chef du douar, à des vagabonds,ainsi qu'à tout étranger à la commune mixte non porteur d'un premis régulier.

-11° Défaut par tout indigène de faire immatriculer, dans un délai de quinze jours,les armes à feu dont il deviendra pro pariétaire soit par acquistion légalement autorisée.

-12°Habitation isolée sans autorisation de l'administrateur ou de son délégué, en dehors de la dechera ou du douar ;campement sur les lieux prohibés.

-13°Défaut par tout indigéne de se munir d'un passeport, permis de voyage , carte de sureté ou livret d'ouvrier réguliérement visé, lorsqu'il se rend dans un arrondissement autre que celui de son domicile. Le memepremis de départ servira pendant un an,sansetre visé à chaque voyage. Il sera retiré au détenteur qui en aura fait mauvais usage .

خولة بورقعة ، المرجع السابق ، ص 86.

الملحق رقم 06 :

جدول : تطور الضّرائب العربية في الجزائر بالفرنك الفرنسي خلال الفترة 1872-1883.

السنوات	الحكور	العشور	الزكاة	اللزمة	المجموع
1872	385.127	1.657.713	1.727.578	607.861	4.378.279
1873	480.156	2.075.975	2.182.926	809.481	5.548.535
1874	501.309	2.784.950	2.763.022	685.586	6.734.867
1875	502.066	3.009.358	2.788.196	793.592	7.093.212
1876	491.801	2.929.712	2.734.007	860.396	7.015.916
1877	498.955	1.847.696	3.184.343	812.918	6.343.912
1878	407.248	2.235.947	2.754.491	790.176	6.187.862
1879	454.873	2.480.213	2.889.178	767.804	6.592.068
1880	439.959	2.445.800	2.569.441	861.819	6.317.019
1881	462.770	1.325.462	2.301.691	817.017	4.906.940
1882	433.600	2.115.167	2.110.210	742.486	5.401.463
1883	509.665	2.340.075	2.480.931	886.093	6.216.764

عثمان زقب ، المرجع السابق ص 92.

الملحق رقم (7): تمديد الأحكام الخاصة بالانديجينا 25 جون 1890

NO266-ADMINISTRATION CENTRALE ET GENERALE.

-Indigénat loi ayant pour objet de maintenir, pendant sept ans, aux administrateurs des communes mixtes, en territoire civil. le droit de répression, par voie disciplinaire, des infractions spéciales à l'indigénat –loi et tableau y annexés.

Loi du 25 juin 1890.

Le sénat et la Chambre des députés ont adopté, Le président de la République promulgue la loi Dante la teneur suit ;

Art. 1.- Pendant sept ans, à partir de la promulgation de la présente loi, Les pouvoirs de répression, par voie disciplinaire, pour infraction spéciales à l'indigénat, sont maintenus aux administrateurs des communes mixtes en territoire civil.
Les infraction spéciales à l'indigénat , sont maintenus aux administraeurs les peines de simple police sont énumérées au tableau annexé à des présente loi.

Art. 2. – L'Administrateur inscrira sur un registre à souche, sommaire des motifs. Extrait du dit registre sera transmis chaque semaine par la voie hiérarchique au gouverneur général.

Un volant détaché du registre à souche, et portante les indications nécessaires , sera remis sur –le-champ à l'indigéne puni.

Art.3 .- Les décisions des administrateurs pourront étre attaquées par la voie de l'appel devant le sous-préfet pour les autres arrondissements , lorsqu'ils pronoceront un emprisonnement de plus de vingt-quatre heures , ou une amende de plus de 5fr. L'appel produira un effet suspensif.

L'appelant sera toujours admis à pesonne sa detense devant les préfets ou sous-préfet .

Art.4-Le préfet ou le sous-préfet pourra .si L'appel est fondé,subsitimer L'amend à L'emprisonnement,réduire et méme supprimer la peine.

Sa décision, notifiée à L'Administrateur , devra étre transcrire sur le registre à souche, en marge de la décision infimée .

خولة بورقعة ، المرجع السابق ، ص 84.

البيبليوغرافية

قائمة المصادر و المراجع :

1- أحمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر ، المؤسسة الوطنية ، الجزائر ، 1984 م

2- أبو القاسم سعد الله ، أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر ، ج 2 ، ط 2 ، دار الغرب الإسلامي ، 1990 م .

3- بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر ، من (1980 – 1969) ، ج 1 ، دار المعرفة الجزائر ، 2006 .

4- بشيرات علي ، ممارسات حقوق الإنسان في الجزائر ، 1830 – 1962 ، تر : مسعود بن مسعود ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2015.

5- بوخاش سعيد ، الاستعمار الفرنسي ، السياسة الفرنسية في الجزائر ، دار النشر ، الجزائر ، د س .

6- بن شيخ حكيم ، الأمير خالد و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1936 ، دار العلم و المعرفة ، الجزائر ، د س .

7- بن حبيلس الشريف ، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي ، تر : عبد الله حمادي وآخرون ، دار بهاء الدين ، الجزائر ، 2009.

8- جمال قنان ، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار ، الجزائر ، 1994.

9- حجول عبد القادر ، تاريخ الجزائر الحديث ، ط 3 ، دار العدالة الديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1989.

10- حامد طبقاني ، مازن صلاح ، جمعية العلماء المسلمين و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية ، (1931-1939).ماجيستير في الأدب ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية، 1985.

11- خضر إدريس ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962) ، ج 1 ، د ط ، دار الغرب 2005.

12- خياطي مصطفى ، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الإحتلال الفرنسي ، منشودات ARNA الجزائر ، د س .

13- سعيدوني نصر الدين ، الجزائر منطلقات و آفاق مقاربات الواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية ، ط 2 ، دار البصائر ، 2014 .

14- سعدي عثمان الجزائر في التاريخ ، دار الأمة ، الجزائر ، 2013 .

15- ضيف الله عقيلة ، التنظيم السياسي الإداري للثورة (1954 – 1962) ، ط1 ، البصائر دار الهدى ، الجزائر ، 2013 .

16- طرشون نادية ، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الإحتلال ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث الحركة الوطنية ، الجزائر ، 2006.

17- عباد صالح ، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين (1830-1930) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، د س .

18- غرانميزون أوليفي لوكور ، الإستعمار و الإبادة ، تأملات في الحرب و الدولة الإستعمارية ، تر : نورة بوزيدة ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2008 .

19- غرانميزون أوليفي لوكور ، في نظام الأهالي ، تعريف العربي بو ينون ، ط 1 ، منشورات السائحي ، 2011.

20- فركوس صالح ، تاريخ الجزائر المعاصر ، من قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال ، المراحل الكبرى ، دار العلوم ، الجزائر ، 2005.

21- قنانش محمد ، الحركة الإستعمارية ، الجزائر بين الحربين ، 1919-1930 ، الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر ، 1982.

22- قداش محفوظ ، قنانش محمد ، نجم شمال إفريقيا (1926-1937) وثائق و شهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري ، 2013.

23- قداش محفوظ ، قنانش محمد ، حزب الشعب الجزائري ، (1937-1939) تر : أوذابنية خليل ، مطبوعات الجامعية للجزائر ، 2013.

24- قداش محفوظ ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939) ، ج1 ، تر : أحمد بن البار دار الأمة للنشر ، الجزائر ، د س .

25- قداش محفوظ ، الجزائر بين جزائريين ، تاريخ الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط2 ، الجزائر ، 1984.

26- لونيسي رابح و أخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، (1830-1989) ، ج1 ، دار المعرفة الجزائر ، 2010.

27- مناصرية يوسف ، دراسات في المقاومة و الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، دار الصومة ، الجزائر ، 2013.

28- مياسي إبراهيم ، دور الشيخ بوعمامة في التصدي لتوسع الإستعمار ، 1881-1908 ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر ، 1996.

29- مزهود الصادق ، تاريخ القضاء في الجزائر من عهد البربري إلى الحرب التحرير الوطني ، ط 2 ، دار مداد بوينفرسي ، الجزائر ، 2003.

30- ولد خليفة محمد العربي ، المحنى الكبرى (النصوص مختارة كرونولوجية جزئية ووثائق أساسية)، دار الأمل ، 2009 .

ب/ المصادر الفرنسية :

Journal officiel de la république francaise n 176 29 join 1881.

ج/ الدوريات العربية :

1- الحاتم محمد من أرشيف الإدارة الإستعمارية في الجزائر : الوثائق الفرنسية و الهجرة إلى الديار الإسلامية ، المجلة الجزائرية في الإنتربولوجيا و العلوم الإجتماعية ، إنسانيات ، العدد 12.

2- ولد النبية كريم ، سياسة الإخضاع و قوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الإستعمارية في الجزائر ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية ، المركز الجامعي بالوادي ، العدد 2 ، ديسمبر 2011.

3- سيدي صالح حياة ، محررة في الواقع السكاني العام في الجزائر ، العلوم الإنسانية ، شعبة التاريخ ، الجزائر 2021-2022.

4- قرين مولود ، مقال أضواء على أفكار بعض أصدقاء الأهالي ، و نصرتهم في المشكلة الجزائرية في أواخر القرن 19 و مطلع القرن 20 ، جامعة يحيا فارس المدية .

د/ الرسائل الجامعية :

1- بوعمرة إبراهيم ، قانون الأهالي و تأثيره على المسلمين الجزائريين ، مذكرة لنيل شهادة الماستير ، تاريخ المغرب العربي المعاصر ، جامعة حمة لخضر الوادي 2019-2020.

2- بورقعة خولة ، قانون الأهالي ، 1881 و تأثيراته الإقتصادية و الإجتماعية على الجزائريين ، مذكرة لنيل شهادة الماستير ، تخصص تاريخ معاصر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015-2016.

3- زقب عثمان ، السياسة الفرنسية في الجزائر ، دراسة للأساليب السياسية الإدارية ، رسالة دكتوراء العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2014-2015.

4- سارة بوترعة ، حياة حمودة ، السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر ، القوانين 1865 -1873 -1881-1912 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستير في التاريخ العام قسم تاريخ ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، 2017-2018 .

5- سيدي صالح حياة ، اللجان البرلمانية الفرنسية و قضايا الجزائريين 1871-1895 ، مذكرة لنيل شهاة ماجستير في التاريخ المعاصر تخصص المقاومة الوطنية و الثورة التحريرية ، جامعة الجزائر ، 2 ، الجزائر 2010-2011.

6- عزيزي أنوار ، الجزائريون و القوانين الإستثنائية الفرنسية (قانون الأهالي 1881 ، قانون التجنيد الإجباري 1912) ، مذكرة لنيل شهادة ماستير أكاديمي في التاريخ تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ، 2019.

7- غويل لندة ، مقاومة الشيخ بوعمامة 1881 -1908 ، تاريخ المعاصر جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2015-2016.

هـ/ المواقع الإلكترونية :

1- https://aneq.net.2022.05.26

2- https://wp.on.wik.jeck.2022.05.26.14:53.

3- www.maghrebvoices.com2022.05.20.16:00

4- https://successpois-io.com,2022.04.25.15:00.

الفهـــــرس

الفهرس :

- البسملة 02
- الإهداء 03
- الإهداء 04
- الشكر و العرفان 05
- قائمة المختصرات.....07
- المقدمة 12-08
- الفصل الأول : قانون الأهالي 1881.....13
- المبحث الأول : مفهوم قانون الأهالي 1881.....16-14
- المبحث الثاني : محتوى قانون الأهالي 20-16
- المبحث الثالث : دوافع صدور القانون 23-21
- المبحث الرابع : خصائص قانون الأهالي 28-24
- الفصل الثاني : أهداف قانون الأهالي و إنعكاساته 29
- المبحث الأول : أساليب تطبيق القانون 31-30
- المبحث الثاني : أهداف قانون الأهالي 33-32
- المبحث الثالث : إنعكاسات القانون 39-33
- الفصل الثالث : ردود الفعل الجزائر و الفرنسية من قانون الأهالي 40
- المبحث الأول : ردود الفعل السياسي 44-41
- المبحث الثاني : ردود الفعل الشعبية 48-44
- المبحث الثالث : ردود الفعل الفرنسية 52-49
- الخاتمة 55-53
- الملاحق 63-56

- البيبليوغرافية 64-69
- فهرس المحتوى 71-72
- الملخص

الملخص :

منذ بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر أخضع الجزائريون لقوانين غريبة و قمعية ، تتناقض أساسا مع مبادئ الجمهورية و الحقوق الطبيعية ، و يبقى قانون الأنديجينا (الأهالي) من القوانين التي أسالت الكثير من الحبر و الذي يجسد العنصرية الكولونيالية العميقة إتجاه الأهالي الجزائريين و يحمل خاصية العار في التاريخ الأسود للكولونيالية الفرنسية ، ويفضح إدعاءات مزايا و محاسن الإستعمار .

abstract :

From the beginning of the french occupation of algeria, the algerian were subjected to bizarre and repressive laws, which fundamentally of the indijenous staites will remain one of these laws, spilled much ink, which empodies a profound colonial racism against (the indigenous) this code characterizes chame in the black history of french colonialism and denounced the alleged of its colonization.